

السيناريوهات المقترحة لتطوير الإدارة المحلية



1. الانتخاب المباشر لجميع أعضاء مجلس المحافظة وتخصيص

25% من المقاعد للكويتا النسائية

شرح السيناريو:

هذا السيناريو يركز بشكل أساسي على معيار زيادة التمثيل وتعزيز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، وإناطة مهمة اختيار أعضاء مجلس المحافظة لهم، إذ يساعد هذا السيناريو على تعزيز العدالة، وتعزيز القدرة على متابعة أداء المجلس من خلال المتابعة الدائمة من قبل المواطنين.

سيعمل هذا السيناريو على إبقاء شكل الهيكل الإداري الحالي والمكون من مجلس تنفيذي ومجلس محافظة، إلا أن هذا السيناريو يتطلب مزيداً من التعديلات والمراجعات والتقييم الموضوعي للأطر التشريعية الناضجة للإدارة المحلية وتطويرها بما ينسجم مع الغاية من تطبيق اللامركزية.

سيتم من خلال هذا السيناريو انتخاب جميع أعضاء مجلس المحافظة انتخاباً مباشراً من قبل المواطنين وفقاً لعملية تقسيم الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المحددة لكل دائرة انتخابية، كما يتم من خلاله رفع نسبة التمثيل النسائي بحدها الأدنى إلى 25 % من مجموع أعضاء مجلس المحافظة، ويتوجب من خلال هذا السيناريو ربط الدوائر الانتخابية بحدود البلديات الجغرافية مع التأكيد على ضرورة تخفيض العدد الخاص بكل دائرة انتخابية.

متطلبات تطبيق السيناريو الأول:

- مراجعة قانون اللامركزية وتطويره ارتكازاً على التحديات والتوصيات التي تم جمعها من عملية الحوار الوطني.
- وضع خطة تفصيلية لتفويض الصلاحيات من الوزارات للمجالس التنفيذية مرتبطة بمخطط زمني يوضح الصلاحيات التي يتم تفويضها كل عام بالتزامن مع تثقيف أعضاء مجالس المحافظات بتلك الصلاحيات لتتسجم أعمالهم ومطالباتهم مع تلك الصلاحيات.
- توزيع الموارد المالية بناءً على احتياجات المحافظات بعد إعداد دليل الاحتياجات ووضع أسس ومعايير واضحة لآلية إعداد أدلة الاحتياجات التنموية.
- بناء دليل خاص لتحديد العلاقة بين مجالس المحافظات والمجالس التنفيذية والمجالس البلدية.

- توفير مقرات خاصة لمجالس المحافظات لتعزيز الاستقلالية لأعضاء مجالس المحافظات.
- توفير وسائل نقل لأعضاء مجالس المحافظات.
- إنشاء وحدات تنمية خاصة بمجالس المحافظات خلافاً لوحدات التنمية في المحافظات.

الفرص المتوقعة:

- يتميز هذا الخيار بسهولة التطبيق، لا سيما وأن القانون السابق الذي تم تطبيق اللامركزية على أساسه قد أصبح مفهوماً لدى المجتمعات وأصحاب المصلحة.
- تعزيز التمثيل من خلال انتخاب جميع أعضاء مجلس المحافظة يزيد من اهتمام المواطنين في المشاركة بالعملية الانتخابية ويساهم بتعزيز التشاركية في عملية اتخاذ القرار على المستوى المحلي.
- يساهم هذا السيناريو في تخفيف الجهود التي ستبذل في مجال زيادة الوعي المجتمعي بمفهوم وتطبيق اللامركزية إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار أن هذا السيناريو يشابه إلى حد كبير التطبيق السابق للامركزية.
- يحد هذا السيناريو من تدخل الحكومة المركزية في عمل مجالس المحافظات إذا ما تم إلغاء عملية التعيين، حيث سيعبر الأعضاء عن تطلعات وتوجهات ناخبهم وسيكونون متابعين بشكل وثيق من قبل الناخبين.

التحديات المتوقعة:

- زيادة التنافسية بين مجلس المحافظة والمجالس البلدية، إذا لم يتم تحديد أطر العلاقة بينهم.
- عدم تفويض الصلاحيات سيحد من نجاح اللامركزية.
- إن لم يتم تعديل الصلاحيات الممنوحة لأعضاء مجالس المحافظات سيتولد لديهم شعور بأنهم لا يستطيعون التمتع بالاستقلالية الحقيقية التي نص عليها القانون.
- يتوجب تعديل التشريعات من قوانين وأنظمة وتعليمات حتى لا يكونوا تحدياً أمام عمل أعضاء مجالس المحافظات.
- عدم تعديل هيكلية الدوائر الحكومية وآلية التمثيل في المجالس التنفيذية سيشكل عائقاً في التعامل مع أعضاء المجلس التنفيذي.
- عدم وجود أنظمة وتعليمات توضح العلاقات بين مجالس المحافظات والمجالس التنفيذية سيؤثر على آلية اتخاذ القرارات وسيكون سبباً في تطبيق الاجتهادات الشخصية التي ستحد من تكريس العدالة في التعامل مع الأعضاء.

2. جميع أعضاء مجلس المحافظة منتخبين بطريقة غير مباشرة

شرح السيناريو:

ختلف هذا الخيار جذرياً عن سابقه، إذ أنه سيُنهي قدرة المواطن على انتخاب أعضاء مجلس المحافظة بطريقة مباشرة، حيث سيتم الاستعاضة بنظام الانتخاب غير المباشر والذي يتبلور حول فكرة استقطاب الأشخاص المنتخبين في الهيئات والمؤسسات لتشكيل مجلس المحافظة منهم.

يأتي هذا السيناريو في حال لم يتم التوافق على إلغاء فكرة انتخابات مجالس المحافظات (اللامركزية)، حيث سيتم تشكيل مجالس المحافظات من قبل رؤساء البلديات ورئيس غرفة التجارة ورئيس غرفة الصناعة (إن وجدت) وممثلاً عن النقابات، وممثلاً عن اتحاد الجمعيات الخيرية، ورئيس اتحاد الطلبة التابعة للمحافظة وممثلة عن الاتحاد النسائي الأردني وممثلة عن تجمع لجان المرأة وأي مؤسسة يتم اختيار رئيسها عن طريق الانتخاب.

إلا أن هذا السيناريو يحتوي على عدة مخاطر من أهمها إلغاء التمثيل للمواطنين من خلال الاستعانة بالمنتخبين من مؤسسات وهيئات مختلفة لاختيارهم لتشكيل مجالس المحافظات، وهذا من شأنه أن يشكل تراجعاً في التطبيق الديمقراطي الانتخابي في الأردن. كما سيرافق هذا السيناريو تحدٍ في تحديد رئيس مجلس المحافظة وأعضاء المكتب الدائم، وفي ذات السياق يمتلك هذا السيناريو مجموعة من الإيجابيات من أهمها تقليص الفجوات بين المؤسسات المنتخبة في الأردن وتعزيز التنسيق بين المؤسسات. ويتطلب هذا السيناريو تشريعاً جديداً لمنظومة الإدارة المحلية سواءً مجالس المحافظات أو المجالس البلدية.

الفرص المتوقعة:

- تواجد خبرات عملية وعلمية تساهم في تعزيز العمل التنموي بشكل خاص وإنجاح نهج الإدارة المحلية بشكل عام.
- توحيد الجهود المبذولة في التنمية المحلية وعدم تكرار المشاريع.
- تقليص الفجوات بين المجالس على مستوى المحافظات.

- تعزيز التنسيق والتشاركية في العمل التنموي.
- تمكين مجلس المحافظة من حشد موارد إضافية للتنمية المحلية (ضرائب أو رسوم محلية ومساهمات من المجتمع والقطاع الخاص).

التحديات المتوقعة:

- يتطلب تطبيق هذا الخيار تغييرًا في السياسات الوطنية وتشريعاً جديداً ينظم قطاع السلطات المحلية.
- تخفيض التمثيل للمواطنين في مجالس المحافظات، وعدم ضمان تمثيل كافة المناطق.
- عدم تطبيق الحيادية في بناء الموازنات السنوية وتوزيع المشاريع والأدلة الاحتجاجية.
- خفض نسبة تمثيل السيدات في مجالس المحافظات مقارنةً بالتطبيق السابق.
- تضارب المصالح عند اختيار المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة لا سيما وأن اختيار أي من الأعضاء سيكون له موقفاً غير محايداً عند اتخاذ القرارات التي تتمحور حول المنطقة أو اللواء أو المؤسسة المنبثق منها العضو.

3. مجلس محافظة بنظام الانتخاب المباشر وغير المباشر

شرح السيناريو:

لتجنب تضارب المصالح ولتحقيق الهدف من نهج اللامركزية في توزيع الموارد بصورة صحيحة وعادلة، يأتي هذا السيناريو ليكون بديلاً يحقق التشاركية في تطوير العملية التنموية، حيث يهدف هذا السيناريو إلى اعتماد نظاماً هجيناً من النظم الانتخابية وهو الانتخاب المباشر وغير المباشر في آن واحد.

يبني هذا السيناريو على أساس اختيار أعضاء مجلس المحافظة من البلديات ومؤسسات المجتمع المدني الوطنية والنقابات واتحادات الجمعيات الخيرية والمؤسسات النسوية الوطنية وكافة المؤسسات التي يكون لها انتخابات خاصة بها، بحيث يتم اختيار ما نسبته 50 % من أعضاء مجلس المحافظة ارتكازاً على النظام غير المباشر، واختيار 50 % من أعضاء مجلس المحافظة بنظام مباشر بحيث يتم اختيارهم من خلال عملية الاقتراع، ويتطلب هذا السيناريو تعديلاً تشريعياً جوهرياً، ومن الجدير ذكره في هذا السيناريو أنه يعزز من التنسيق بين المجالس والمؤسسات المختلفة في المحافظات ويساهم في مأسسة العمل التنموي وبناء الخطط والاستراتيجيات والأدلة الاحتياطية.

ويتطلب هذا السيناريو إذا ما تم تطبيقه تعديلات تُعنى بالأنظمة والتعليمات داخل السلطات المحلية والمؤسسات المحلية لتنسجم مع تطبيق السيناريو ذو النظام الخليط، كما يخلو هذا السيناريو من التعيين المباشر من قبل الحكومة، إلا أن هذا السيناريو لا يوجد فيه تمثيل حقيقي للمرأة إذ أن معظم الذين يتبوأون السلطات والمؤسسات المحلية المنتخبة يكونون من الذكور وهذا من شأنه أن يحد من تواجد المرأة في المواقع القيادية على المستوى المحلي.

الفرص المتوقعة:

- تكريس الحيادية في الممارسات العملية من خلال بناء مجلس محافظة ممثل لكافة الشرائح والفئات المجتمعية.
- تواجد خبرات عملية وعلمية تساهم في تعزيز العمل التنموي بشكل خاص وإنجاح نهج الإدارة المحلية بشكل عام.
- بناء المجلس من خلال الانتخاب المباشر وغير المباشر مما يعني أن المواطنين يمتلكون أكثر من فرصة للإدلاء بأصواتهم واختيار مرشحهم في مجلس المحافظة والبلديات وأي مؤسسة يستطيع أي مواطن أن ينتخب فيها مثل غرفة التجارة والصناعة والنقابات وغيرهم.
- توحيد الجهود المبذولة في التنمية المحلية وعدم تكرار المشاريع.
- توزيع الموارد المالية بشكل عادل بين الجميع بسبب تواجد ممثلين لكل المناطق والألوية.
- حصر المكتب التنفيذي في مجلس المحافظة بالأعضاء الذين تم اختيارهم بالانتخاب المباشر.
- لا يوجد تعيين لأعضاء مجلس المحافظة.

التحديات المتوقعة:

- عدم ضمان تمثيل للمرأة بالقدر الكافي.
- تخفيض التمثيل الحقيقي للمواطنين داخل مجالس المحافظات.
- التخوف من تشكيل تحالفات ضغط من قبل الأعضاء القادمين من جهة واحدة ضد المنتخبين.
- عدد البلديات لا ينسجم مع مبدأ تخفيض عدد أعضاء مجالس المحافظات.



USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

